الاستثمار في السكان الريفيين

المجلس التنفيذي

التقرير المرحلي عن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها

الوثيقة: EB 2025/OR/28

التاريخ: 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2025

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للاستعراض

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى استعراض التقرير المرحلي عن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها

الأسئلة التقنية:

Ronald Hartman
المدير
شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد
البريد الإلكتروني: r.hartman@ifad.org

Maija Peltola
كبيرة موظفي الشراكات
شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد
البريد الإلكتروني: m.peltola@ifad.org

أوّلا مقدمة

ألف- الغرض والنطاق

1- تشارك كل من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) في إعداد هذا التقرير المرحلي السنوي للفترة 2024-2025 من أجل تسليط الضوء على الجهود المنسقة التي بذلتها الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها (الوكالات الثلاث) على مدى العام المنصرم. ويورد التقرير بالتفصيل الإنجازات الرئيسية التي تمخضت عنها جهود الوكالات الثلاث التعاونية على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية.

2- وفي عام 2024، وعلى الرغم من حدوث تراجع متواضع - حيث انخفضت النسبة على مستوى عدد سكان العالم لتبلغ 8.2 في المائة مقارنة بنسبة 8.5 في المائة في عام 2023[1] – واجه ما بين 638 و720 مليون شخص الجوع على مستوى العالم. ويتناقض التقدم المحرز في أجزاء من آسيا وأمريكا اللاتينية مع الجوع المستمر والمتزايد في أفريقيا، والذي يُتوقع أن يمثل 60 في المائة من الإجمالي العالمي بحلول عام 2030. كما أن أنماط سوء التغذية آخذة في التطور. ففي حين أن بعض الأقاليم أبلغت عن انخفاض التقزم وتحسن تنوع الأنماط الغذائية، لا تزال القدرة على تحمل التكاليف تشكل عائقا رئيسيا، حيث يعجز أكثر من 2.6 مليار شخص عن الحصول على نمط غذائي صحي، بما في ذلك أكثر من مليار شخص في أفريقيا.[2]

3- ووفقا للتقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2025، واجه 295.3 مليون شخص في 53 بلدا مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام 2024، أي 22.6 في المائة من السكان الذين شملهم التحليل. وثلثاهم موجودون في عشرة بلدان فقط. وتشير التوقعات المتاحة إلى أن 231.2 مليون شخص في 37 بلدا قد يواجهون ظروفا كهذه في عام 2025. ويؤدي النزوح إلى تفاقم هذه التحديات، حيث نزح 95.8 مليون شخص ممن يعيشون في سياقات تشهد أزمات غذائية في عام 2024، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى النزاعات.[3]

4- وعلى صعيد التمويل، تشير بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أنه في عام 2024 انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية بنسبة 7.1 في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة بعام 2023، وهو أول انخفاض منذ ست سنوات.[4] وعلى الرغم من نمو المساعدة الإنمائية الرسمية للنظم الغذائية على مدى العقد الماضي، فإن التباطؤ في تدفقات المساعدات الإجمالية يضيف ضغوطا على الموارد المجهدة أساسا بفعل الأزمات المتداخلة.

5- وتشدد هذه الديناميات على الأهمية المتزايدة للدعم المالي للتصدي لأزمة الغذاء، ولكن مع انخفاض الموارد المتاحة، أصبح التعاون بين الوكالات الثلاث أكثر أهمية. وعلاوة على ذلك، تتطلب تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة والتصدي

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، و**البرنامج**، ومنظمة الصحة العالمية. 2025. *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2025 - معالجة التضخّم المرتفع في أسعار الأغذية من أجل الأمن الغذائي والتغذية*.

[2] *المرجع نفسه*.

[3] الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية وشبكة معلومات الأمن الغذائي. 2025. *التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2025*.

[4] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. المساعدة الإنمائية الرسمية.

للتحديات النظمية الأطول أجلا عملا منسقا متعدد المستويات. ويوضح التقرير المرحلي للوكالات الثلاث للفترة 2024–2025 كيف يقدم العمل المشترك حلولا متكاملة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية لبناء نظم غذائية أكثر استدامة وشمولا وقدرة على الصمود في وجه الصدمات مع ولايات تكميلية ونطاق عمليات وخبرة تقنية لهذه المهمة.

باء- لمحة عامة عن التعاون في الفترة 2024-2025

6- على المستوى العالمي، واصلت الوكالات الثلاث المشاركة بشكل تعاوني في المنتديات السياسية الرفيعة المستوى مثل لجنة الأمن الغذائي العالمي، والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، ومؤتمر قمة التغذية من أجل النمو لعام 2025، والمؤتمر الدولي الرابع حول تمويل التنمية، مع دعم التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر. وقد وفر التنفيذ الناجح للاجتماع التقييمي الثاني لمؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالنظم الغذائية +4، بدعم من الوكالات الثلاث، منصة بالغة الأهمية للبلدان لعرض مسيراتها في مجال النظم الغذائية مع التشديد مجددا على الحاجة إلى تسريع التقدم لتحويل النظم الغذائية. كما ساهمت الوكالات الثلاث بنشاط في مبادرة الأمم المتحدة 80 التي وضعها الأمين العام، معا ومن خلال مسارات عمل كل منها، حيث تبادلت الخبرات القائمة على التعاون بين الوكالات الثلاث لإفادة المناقشات الأوسع نطاقا بشأن التنسيق والكفاءات على نطاق المنظومة.

7- وعلاوة على ذلك، واصلت الوكالات الثلاث التعاون على المستويين الإقليمي والوطني، بما في ذلك في منطقة الساحل من خلال البرنامج المشترك لمنطقة الساحل، والعمل معا على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وزيادة البرمجة المشتركة من خلال الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة.

ثانيا التعاون بين الوكالات الثلاث عبر المستويات العالمية والإقليمية والقطرية للفترة 2024-2025

8- لا يزال التعاون بين الوكالات الثلاث مستمرا على جميع المستويات وعبر مجالات التركيز المواضيعية من أجل تحويل النظم الزراعية والغذائية والقضاء التام على الجوع. وتؤسس مذكرة التفاهم الثلاثية لعام 2023 الممتدة على خمس سنوات إطارا يشمل تركيزا راسخا على النتائج، ويضمن التبادل المستمر للمعارف التقنية والدروس المستفادة والممارسات الجيدة. وفي عام 2025، عززت الوكالات الثلاث تعاونها في مجالات النظم الغذائية، والتغذية ومشاركة القطاع الخاص، مع ضمان المواءمة الاستراتيجية طوال عملية وضع الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2026–2029)، والخطة المتوسطة الأجل لمنظمة الأغذية والزراعة (2026–2029)، وتنفيذ الالتزامات الواردة في تقرير التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

9- ويقدم هذا الفصل لمحة عامة جوهرية عن أنشطة التعاون على المستويين العالمي والمؤسسي، فضلا عن حالة أعمال مختارة على المستويين القطري والإقليمي خلال فترة 2024-2025 التي يغطيها التقرير. ولكي يكون بالإمكان تكوين تصور بشأن عمل الوكالات الثلاث وإظهار طبيعة التعاون بينها، يتم تقديم عدة أمثلة متعمقة. وهي تشمل: التطورات الأخيرة في لجنة الأمن الغذائي العالمي والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، وتقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، وعمليات رئيسية أخرى، مثل التغذية من أجل النمو، والاجتماع التقييمي الثاني لمؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالنظم الغذائية +4، والمؤتمر الدولي الرابع حول تمويل التنمية؛ والتعاون لدعم التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر، وبشأن التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ والتحديثات المتعلقة بمجموعة الأمن الغذائي، والبرنامج المشترك لمنطقة الساحل، والبرامج المشتركة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فضلا عن جائزة الوكالات الثلاث للتميز لعام 2024 وتعزيز البرمجة المشتركة في إطار الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة.

ألف- أبرز أنشطة التعاون على المستوى العالمي

أ) لجنة الأمن الغذائي العالمي

10- في عام 2024، نهض كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية **والبرنامج** بالعمل المشترك والتعاون داخل لجنة الأمن الغذائي العالمي،[5] حيث ساهمت الوكالات الثلاث في اتجاهها الاستراتيجي من خلال المشاركة المنتظمة في اجتماعات هيئة المكتب والفريق الاستشاري ومسارات العمل المواضيعية. وتستضيف الوكالات الثلاث أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي وتدعمها، وتوفر الموظفين والخبرة التقنية وتستفيد من قدرتها التنظيمية لوضع واعتماد توجيه السياسات على نطاق مجموعة واسعة من المجالات المواضيعية ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية. وعلى وجه الخصوص، قدمت الوكالات الثلاث هذا العام الدعم التقني لوضع توصيات السياسات بشأن "تعزيز النظم الغذائية الحضرية وشبه الحضرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية".

11- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الوكالات الثلاث تعزيز وتعميم منتجات سياسة لجنة الأمن الغذائي العالمي ضمن خطط عمل كل منها كأدوات لتسريع التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

12- وواصلت الوكالات الثلاث، من خلال مشاركتها الجماعية وجهودها التعاونية في إطار لجنة الأمن الغذائي العالمي، دعم تنفيذ برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي (2024-2027) بنشاط، وتقديم التوجيه التقني أثناء المفاوضات حول توصيات السياسات بشأن "الحد من التفاوتات في الأمن الغذائي والتغذية"، والتي تم إقرارها في الدورة الثانية والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي في أكتوبر/تشرين الأول 2024.

13- وفي المستقبل، وبالدعم والمشاركة القويين من جانب الوكالات الثلاث، ستظل لجنة الأمن الغذائي العالمي تشكل حيزا مهما تعمل فيه الجهات الفاعلة العالمية من أصحاب المصلحة المتعددين معا من أجل القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع.

ب) الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية

14- توحد الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي للتصدي للأزمات الغذائية؛ ومن أعضائها الوكالات الثلاث، والاتحاد الأوروبي، وأيرلندا، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسف والبنك الدولي. كما أنها تستضيف أمانة تحالف محور العمل الإنساني والتنمية والسلام.

15- وفي عام 2025، دعمت الوكالات الثلاث منشورات رئيسية، بما فيها التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية، وتقرير بؤر الجوع الساخنة وتقرير التدفقات المالية والأزمات الغذائية، التي تم إطلاقها في أحداث رفيعة المستوى مثل إصدار التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية في مقر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وكان أحد المعالم الرئيسية هو إطلاق مركز المعارف للشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية في عام 2024.

16- وحثت الشبكة أعضاءها على المشاركة بشكل مشترك في الأولويات المواضيعية، بما في ذلك إعداد رسائل جماعية عن المجاعات، والتغذية، والنزوح والمناخ. وفي الدورة التاسعة والستين للجنة وضع المرأة، شاركت في استضافة مائدة مستديرة حول النزاعات والجوع وأثرها غير المتناسب على النساء والبنات، داعية إلى إيجاد حلول مستجيبة للمسائل الجنسانية ومرتبطة بالسلام على نطاق تحالف محور العمل الإنساني والتنمية والسلام. وساهمت أيضا الشبكة في الاجتماع التقييمي الثاني لمؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالنظم الغذائية +4 من خلال مشاركة تحالف محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، مما سلط الضوء على التحولات القطرية من الاستجابات القصيرة المدى إلى التحول الطويل المدى للنظم الغذائية.

17- وقدمت الوكالات الثلاث إحاطة مشتركة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الأمن الغذائي في مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، من خلال إبلاغها غير الرسمي عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2417، باستخدام تحليل الشبكة

[5] تتكون لجنة الأمن الغذائي العالمي من 139 بلدا عضوا، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، والمجتمع المدني، ومعاهد البحوث، والمؤسسات المالية، ومنظمات القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية.

العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية لرفع مستوى انعدام الأمن الغذائي كقضية سلام وأمن وإرشاد الاستجابات المتعددة الأطراف. وعلى المستوى القطري، نهضت الوكالات الثلاث بتخطيط محور العمل الإنساني والتنمية والسلام في شرق وغرب أفريقيا، ووسعت نطاق استيعاب أداة التدفقات المالية الموجهة إلى النُظم الغذائية في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وعززت التنسيق من خلال جماعة ممارسين متنامية.

18- وقامت الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية بتعميق الشراكات الاستراتيجية لتضخيم الأثر، مكثفة المشاركة مع مجموعة السبع+، ومجموعة العشرين، ومركز تنسيق مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالنظم الغذائية. وأظهرت هذه الجهود كيف يمكن للوكالات الثلاث، من خلال الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، تقديم استجابات متماسكة واستباقية للأزمات الغذائية – وربط العمل الإنساني والتنمية ودعم نظم غذائية أكثر قدرة على الصمود. وتخضع الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية حاليا لعملية جماعية يقودها الأعضاء من خلال عضويتها لزيادة تحسين وتركيز عملها.

ج) *تحقيق أقصى قدر من الكفاءات والتكامل في التغذية (المجال المواضيعي 2 في مذكرة التفاهم): مؤتمر قمة التغذية من أجل النمو وشبكة الأمم المتحدة للتغذية*

19- أدت شبكة الأمم المتحدة للتغذية دورا تنسيقيا وتيسيريا في دعم المشاركة الجماعية لوكالات الأمم المتحدة في مؤتمر قمة التغذية من أجل النمو لعام 2025 في باريس، وضمنت الاتساق على نطاق المساهمات ورفعت مستوى إبراز التغذية. وساهمت أيضا شبكة الأمم المتحدة للتغذية في تشكيل ملامح رؤية وخارطة طريق مؤتمر قمة باريس للتغذية من أجل النمو، ودليل الالتزام، ومبادئ المشاركة.

20- وعززت شبكة الأمم المتحدة للتغذية التعاون بين الأعضاء[6] من خلال المساهمة في الأفرقة العاملة المواضيعية، وتوجيه صنع الالتزامات، ودعم الجلسات العامة والأحداث الجانبية. وعلى سبيل المثال، شارك كل من **البرنامج** ومنظمة الصحة العالمية في قيادة الجلسة العامة بشأن الصحة والحماية الاجتماعية؛ وشارك كل من منظمة الأغذية والزراعة و**البرنامج** في قيادة موضوع البيانات والابتكار والذكاء الاصطناعي؛ وشارك كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في رئاسة الفريق العامل المعني بالتغذية والتحول نحو النظم الغذائية المستدامة والمناخ؛ وشارك كل من **البرنامج** وأمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي في قيادة الفريق العامل المعني بالتغذية في الأزمات؛ وشاركت الوكالات الثلاث وصندوق الأمم المتحدة للسكان في استضافة حدث جانبي بعنوان "الأمن الغذائي والتغذية القائمان على الحقوق والعادلان جنسانيا".

21- وتم تسجيل أكثر من 400 التزام على منصة إطار المساءلة بشأن التغذية، بما في ذلك الكثير من الالتزامات من وكالات الأمم المتحدة. وتواءمت الوكالات الثلاث بقوة مع أهداف مؤتمر القمة: فقد التزمت منظمة الأغذية والزراعة بتوسيع نطاق البرامج المراعية للتغذية وتوسيع نطاق الوصول إلى بيانات الأنماط الغذائية؛ وتعهد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بتجاوز هدفه المتمثل في استثمارات مراعية للتغذية بنسبة 60 في المائة؛ وأعاد **البرنامج** تأكيد التزامه بالحد من سوء التغذية في السياقات الإنسانية وتحقيق أكبر قدر من الأثر التغذوي على نطاق حافظة برامجه.

22- وتسلط المشاركة الناجحة للوكالات الثلاث في التغذية من أجل النمو الضوء على قدرتها على دفع الحلول المبتكرة والمتعددة القطاعات مع الشركاء للنهوض بالتغذية من خلال تحويل النظم الغذائية الزراعية. وهي تواصل، تحت مظلة شبكة الأمم المتحدة للتغذية، تمتين تعاونها من خلال تعزيز أوجه التآزر عبر مجالات المناخ، والنظم الغذائية، والابتكار، والمساواة بين الجنسين، والصحة والحماية الاجتماعية. ومن خلال العمل المنسق، تعمل الوكالات الثلاث على تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التغذية العالمية.

[6] شبكة الأمم المتحدة للتغذية – من نحن.

د) *الابتكار والوكالات الثلاث*

23- تعمل الوكالات الثلاث معا لدفع الابتكار الذي يعزز قدرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود ويروج للنظم الغذائية المستدامة. وينصب التركيز على إطلاق عنان فرص الاستثمار وتشجيع الابتكارات القابلة للتطوير في مجال تكنولوجيا الأغذية، والوصول إلى الأسواق، وتطوير المنتجات، ولا سيما تلك المتجذرة في الموارد المحلية والمتكيفة مع احتياجات الفئات السكانية الضعيفة.

24- ومع تقدم خطة الأمم المتحدة 2.0 خماسية التغيير، يظل الابتكار محوريا في استراتيجيات الوكالات الثلاث. وخلال أسبوع الأمم المتحدة 2.0 في يونيو/حزيران 2025، سلطت الوكالات الثلاث الضوء على الأولويات الرئيسية: ركز **البرنامج** على الابتكار والذكاء الاصطناعي؛ وشدد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على أهمية دعم الحكومات في تطوير البنى التحتية العامة الرقمية؛ وشددت منظمة الأغذية والزراعة على الدور التحويلي للابتكار الرقمي في تشكيل ملامح الوظائف المستقبلية في الأمم المتحدة ودفع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

25- وتم اختيار أربعة أفرقة للدور النهائي في إطار تحدي الابتكار لتحالف المشروعات الواعدة من أجل التنمية (Moonshots for Development) 2023-2024، الذي نظمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومسرع الابتكار التابع **للبرنامج** بالتعاون مع بنك التنمية للبلدان الأمريكية، ومصرف التنمية الآسيوي، والمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، وشركاء آخرين. وتلقى المتأهلون للدور النهائي دعما ماليا وتقنيا، بالإضافة إلى فرص ممولة للمشاركة كمتحدثين في منتديات دولية في آسيا وأفريقيا. وفي مايو/أيار 2024، عرضوا الدروس المستفادة التي تعلموها والتقدم الذي أحرزوه في حدث لعرض الأفكار أقيم في مقر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في روما. ولتوطيد هذه الجهود، وافق المجلس التنفيذي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية في ديسمبر/كانون الأول 2024 على منحة لمدة سنتين بقيمة مليوني دولار أمريكي مقدمة إلى تحالف المشروعات الواعدة من أجل التنمية، بهدف تمويل وتوسيع نطاق الابتكارات التي أظهرت نتائج ملموسة.

26- وفي مايو/أيار 2025، عقد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية سلسلة من المشاورات لمدة أسبوع حول الابتكار، حيث ساهم **البرنامج** من خلال لجنة معنية بالابتكار الذي تقوده الحكومات في السياقات الهشة، في حين شاركت منظمة الأغذية والزراعة في جلسة مخصصة مع الشباب والأوساط الأكاديمية حول تعزيز الأثر التشغيلي من خلال الرؤى السلوكية.

27- وكجزء من مسرع الابتكار المناخي لصندوق التكيف، الذي تم تمكينه من خلال مسرع الابتكار في **البرنامج**، تمت مشاركة حافظة الابتكار مع زملاء في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في لبنان، ومصر والأردن في يونيو/حزيران 2025.

هـ) *تحديث بشأن الاجتماع التقييمي الثاني لمؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالنظم الغذائية +4 (المجال المواضيعي 1 في مذكرة التفاهم)*

28- أُجري الاجتماع التقييمي الثاني لمؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالنظم الغذائية +4 في الفترة من 27 إلى 29 يوليو/تموز 2025 في أديس أبابا، إثيوبيا، وشاركت في استضافته إثيوبيا وإيطاليا. وركز الحدث على ثلاث أولويات: التفكر في التقدم، وتعزيز التعاون، وإطلاق عنان التمويل لتحويل النظم الغذائية. وضمن الفريق الاستشاري المعني بالإدارة التابع لمركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية – الذي يجمع بين الوكالات الثلاث والشركاء الرئيسيين الآخرين للأمم المتحدة – التنسيق داخل الأمم المتحدة وحشد مشاركة المنسقين الوطنيين.

29- وفي الفترة التي سبقت مؤتمر القمة، شاركت الوكالات الثلاث في إحاطتين للدول الأعضاء، وخمسة اجتماعات تحضيرية إقليمية، ومؤتمر عالمي للشباب، مؤكدة مجددا التزامها بتوسيع نطاق التمويل، والابتكار والنُهج الشاملة.

30- وكان أحد المدخلات الرئيسية تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بعنوان *تسريع تحولات النظم الغذائية الشاملة والقادرة على الصمود والمستدامة من أجل الإنسان والكوكب*، والذي استند إلى إبلاغات طوعية قدمها 112 بلدا. وجمع مؤتمر القمة أكثر من 500 3 مشارك، وأكثر من 145 وفدا وطنيا، وأكثر من 700 جهة فاعلة من غير الدول. وشاركت الوكالات الثلاث في قيادة 11 جلسة، بما في ذلك اجتماعات مائدة مستديرة وزارية ولجان رفيعة المستوى، وأطلقت تقريرها عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2025.

31- ويشمل التقدم الملحوظ اعتماد 130 بلدا لمسارات وطنية، وتنفيذ 169 بلدا لبرامج الوجبات المدرسية، وصرف 17.8 مليار دولار أمريكي من قبل المؤسسات المالية الدولية. ومع ذلك، لا يزال الحد من الجوع وسوء التغذية متفاوتا بسبب النزاعات، وآثار المناخ، والحيزات المالية المقيدة.

32- واختتم الاجتماع التقييمي الثاني لمؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالنظم الغذائية +4 بدعوة للعمل حددت ست أولويات: التنفيذ في البيئات المعقدة؛ وتعميق الحوار والسياسات والتنسيق؛ وتوسيع التمويل والاستثمار، ولا سيما بالنسبة إلى أصحاب الحيازات الصغيرة؛ وإدماج الأبعاد البيئية، والاقتصادية والاجتماعية للنظم الغذائية؛ وتسخير العلم، والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الجديدة بشكل مسؤول؛ وتعزيز التعاون بين الأجيال من خلال تمكين الشباب. وشدد المسؤولون الرئيسيون في منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية و**البرنامج** على الحاجة الملحة إلى تسريع التمويل المستهدف للأشخاص الأكثر ضعفا، وتعزيز الشراكات على المستويين العالمي والوطني، والنهوض بالنُهج الشاملة والقائمة على الحقوق مع وضع الشباب في صميمها.

و) التعاون بين الوكالات الثلاث لدعم التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر

33- تعمل الوكالات الثلاث معا بشكل وثيق لدعم التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر، وهي مبادرة لمجموعة العشرين تم إطلاقها تحت رئاسة البرازيل في عام 2024 لتسريع التقدم في تحقيق هدفي التنمية المستدامة 1 و2. وقد ساهمت منذ إنشائها في تشكيل الاتجاه الاستراتيجي للتحالف من خلال المشاركة الفعالة في مجلس المناصرين. واستضاف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أول حدث رفيع المستوى للتحالف خلال اجتماع مجلس محافظيه في فبراير/شباط 2025، فضلا عن الاجتماع الافتتاحي للمجلس، واستضافت منظمة الأغذية والزراعة الاجتماع الثاني لمجلس المناصرين في أكتوبر/تشرين الأول 2025. وأجرت منظمة الأغذية والزراعة تحضيرات لاستضافة آلية الدعم في التحالف من خلال إنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين، وتوظيف الموظفين وتخصيص الحيز المكتبي لآلية الدعم، في حين قام **البرنامج** بتطوير مركز رقمي لمطابقة طلبات الحكومات مع شركاء المعرفة والشركاء الماليين. وعقدت منظمة الأغذية والزراعة اجتماعات مع وكالات الأمم المتحدة وفريق الانتقال البرازيلي كل شهرين لضمان التنسيق وتبادل المعلومات.

34- وساهمت الوكالات الثلاث بشكل جماعي في هيكلة سلة سياسات التحالف التي تتضمن خمسين أداة سياسات، كما قدمت مدخلات لجميع أدوات السياسات التي تركز على الزراعة أو الأمن الغذائي. ويضمن ذلك محافظة التحالف على إطار معياري وتحليلي واضح، حيث يجب ربط جميع طلبات الدعم المقدمة من الدول الأعضاء بأداة واحدة على الأقل من أدوات السياسات المدرجة في سلة السياسات. وتواصل الوكالات الثلاث العمل مع الدول الأعضاء لدعمها بأمثلة من البلدان النامية حول أدوات السياسات لعرض كل من النجاحات والتحديات التي تواجهها الحكومات في التنفيذ، وتحفيز التعلم من الأقران والتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين الحكومات.

35- وشاركت الوكالات الثلاث في تطوير مسارات التسريع الستة وهي تشارك أيضا في عملية تنفيذ المسار السريع. وتم التحقق من صحة تسع خطط تنفيذ حكومية ولا تزال ثلاث منها قيد التطوير. وقد قدمت الوكالات الثلاث الدعم التقني والمعياري لوضع هذه الخطط التسع، مستفيدة من خبراتنا الفردية والجماعية. وانتقلت ست من الخطط التي تم التحقق من صحتها إلى المرحلة الرابعة ومناقشات المائدة المستديرة لوضع اتفاقات تقنية ومالية ملموسة لدعم التنفيذ الحكومي، مع مشاركة الوكالات الثلاث كجهات مشاركة أساسية في كل منها. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم الوكالات الثلاث بشكل

مشترك وضع مذكرات توجيهية تعممها آلية الدعم التابعة للتحالف على الدول الأعضاء: فعلى سبيل المثال، قامت منظمة الأغذية والزراعة، مع الاستعانة بمدخلات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بصياغة مذكرة بشأن إدماج الحد من الجوع والفقر في المساهمات المحددة وطنيا. وساهمت الوكالات الثلاث في صياغة إعلان قادة بيليم بشأن الجوع، والفقر والعمل المناخي المتمحور حول الإنسان، كما ساهم كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في إعداد المذكرة التوجيهية بشأن تشديد العبارات المتعلقة بالقضاء على الفقر والجوع في الفترة التي سبقت المؤتمر الدولي الرابع حول تمويل التنمية. كما تعاونت الوكالات الثلاث مع منهاج عمل إشبيلية المقترح بشأن التمويل المتكامل بشكل أفضل والشراكة المالية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ من أجل الحماية الاجتماعية وزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. ويؤكد تعاونها التزاما مشتركا بمواءمة السياسات والاستفادة من نقاط القوة لكل وكالة لتحقيق أثر دائم للمجتمعات المحلية الضعيفة.

ز) المشاركة المشتركة للوكالات الثلاث في المؤتمر الدولي الرابع حول تمويل التنمية

36- كان المؤتمر الدولي الرابع حول تمويل التنمية، الذي عقد في الفترة من 30 يونيو/حزيران إلى 3 يوليو/تموز 2025 في إشبيلية، إسبانيا، مناسبة رئيسية بالنسبة إلى الوكالات الثلاث لتوحيد جهودها في إبراز أهمية التمويل من أجل النظم الغذائية الزراعية والمناطق الريفية في المناقشات العالمية حول التنمية.

37- وفي الفترة التي سبقت ذلك، قامت الوكالات الثلاث بمواءمة رسائلها وقدمت الدعم التقني المنسق أثناء المفاوضات بين الحكومات والاجتماعات التحضيرية، مستفيدة من خبراتها التكميلية: فقد تبادل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الأفكار حول أهمية الاستثمارات في النظم الزراعية الغذائية، وإمكانات التحويلات المالية، والبنوك الإنمائية العامة، وتعبئة رأس المال من القطاع الخاص؛ وأصدرت منظمة الأغذية والزراعة تقريرا بعنوان *تمويل الغذاء من أجل مستقبل أفضل: تمويل تحويل النظم الغذائية الزراعية لزيادة القدرة على الصمود، ومنع الأزمات الغذائية والتخفيف من حدتها*، مع تركيز قوي على توجيه الموارد إلى البلدان والمجتمعات المحلية الأكثر احتياجا؛ وشدد **البرنامج** على أهمية القدرة على الصمود ومنع الأزمات على طول محور العمل الإنساني والتنمية والسلام. وتضمنت الأنشطة المشتركة إجراء حوارات مع الدول الأعضاء في نيويورك، والمشاركة في تنظيم أحداث جانبية، واقتراح الصياغة اللغوية للمذكرة التوجيهية الخاصة بمفاوضات المؤتمر الدولي الرابع حول تمويل التنمية، والدعم التقني المشترك للمفاوضين.

38- وفي المرحلة المقبلة، سيكون التعاون المستدام بين الوكالات الثلاث بالغ الأهمية للنهوض بالتمويل الطويل الأجل للنظم الغذائية الزراعية – على نطاق الدعم المحلي، والتعاون الإنمائي الدولي، ومشاركة القطاع الخاص – من خلال تنفيذ *التزام إشبيلية*. وسيتطلب ذلك العمل ضمن هيكل جديد للتمويل الإنمائي يستخدم التمويل العام بشكل تحفيزي لتعبئة موارد إضافية وتحقيق الأولويات على المستوى القطري.

39- وفي عام 2026، ستساهم الوكالات الثلاث في تقرير التمويل من أجل التنمية المستدامة، الذي سيحدد الالتزامات الواردة في التزام إشبيلية إلى جانب استعراض متعمق لمجالات العمل ورصد التقدم المحرز.

باء- أبرز أنشطة التعاون على المستويين الإقليمي والقطري

أ) تحديث بشأن البرنامج المشترك لمنطقة الساحل (المجالان المواضيعيان 4 و6 في مذكرة التفاهم)

40- يعد البرنامج المشترك لمنطقة الساحل، الذي يعالج التحديات الناجمة عن النزاعات وتغير المناخ، أساسيا لمبادرة الساحل الواحد ويتواءم مع المجالين المواضيعيين 4 و6 في مذكرة التفاهم المحدثة، مع التركيز على القدرة على الصمود، والتكيف مع تغير المناخ وتخفيف الأثر.

41- وبميزانية قدرها 181.4 مليون دولار أمريكي على مدى ست سنوات، يهدف البرنامج المشترك لمنطقة الساحل إلى تعزيز قدرة 123 000 أسرة ريفية في بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والنيجر والسنغال على الصمود فضلا

عن فرصها الاقتصادية. وقد حصل البرنامج على تمويل مشترك من هولندا (13.2 مليون دولار أمريكي)، وإيطاليا (1.9 مليون دولار أمريكي)، وأيرلندا (مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى مبلغ إضافي قدره 0.5 مليون دولار أمريكي في عام 2024). ويقوم مرفق تمويل متعدد الجهات المانحة، تم إطلاقه في مارس/آذار 2024، بتعبئة الموارد للمرحلة الثانية وتوسيع نطاق النتائج. ويجري تحديث مرفق التمويل المتعدد الجهات المانحة لضمان التعاون السريع في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة، حيث سيكون اتخاذ الوكالات الثلاث لقرارات أكثر قوة بالغ الأهمية لتعزيز الملكية وتحقيق أقصى إمكاناتها في إطار الساحل الواحد.

42- وعلى الرغم من أن عدم الاستقرار السياسي يعقد التسليم، فقد وصل البرنامج بالفعل إلى أكثر من 50 000 أسرة – 68 في المائة من هدفه المحدد لمنتصف المدة – مما يدل على فعاليته في تعزيز الإنتاجية والتكامل الإقليمي. وفي مايو/أيار 2025، تم إطلاق المرحلة الثانية في السنغال بتوقيع اتفاق تمويل مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، وهي الكيان التنسيقي الإقليمي الجديد الذي يحل محل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

43- ومستقبلا، ستعمل مبادرة الساحل الواحد على تعميق أثرها من خلال تعبئة المزيد من التمويل وتعزيز المشاركة اللامركزية لأصحاب المصلحة عبر نهج التنمية الإقليمية. وسوف يظل التركيز منصبا على توسيع نطاق التدخلات الناجحة، مثل إعادة تأهيل الأراضي، بينما يعزز القدرة على الصمود في وجه الصدمات المناخية.

ب) مجموعة الأمن الغذائي العالمية

44- في عام 2024، استهدفت مجموعة الأمن الغذائي 113 مليونا من أصل 207 ملايين شخص محتاج ووصلت إلى 78 في المائة من السكان المستهدفين (88 مليونا) عبر 30 خطة استجابة إنسانية (تلقى 71 مليونا مساعدات غذائية و32 مليونا دعما لسبل كسب العيش والزراعة، بطرائق إما عينية أو نقدية أو مختلطة).

45- وأدى انخفاض التمويل إلى مطالبة الجهات الفاعلة في مجموعة الأمن الغذائي بإجراء عمليات إعادة استهداف وتحديد أولويات، مما أثار شواغل بشأن استبعاد المجتمعات المحلية المتضررة وكفاية المساعدة المقدمة. وعززت مجموعة الأمن الغذائي الحوار حول هذه المسائل وطورت موقفا مشتركا للتعبير عن الشواغل وتوضيح متطلبات تحديد النطاق ووضع الحدود.

46- وفي الربع الثاني، تلقى شركاء مجموعة الأمن الغذائي 11 في المائة فقط من احتياجات التمويل من أصل 12.6 مليار دولار أمريكي المطلوبة، ووصلوا إلى 61.2 مليون شخص (59 في المائة من بين 104 ملايين شخص مستهدف). وتلقى ما مجموعه 54 مليون شخص مساعدات غذائية و11 مليون شخص دعما لسبل كسب العيش والزراعة. وفي فبراير/شباط 2025، أجرى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عملية إعادة تحديد للأولويات في 27 بلدا أصبحت في نهاية المطاف التقرير المعنون لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي الذي حدد الأولويات القصوى. ويبلغ الهدف الذي أعادت مجموعة الأمن الغذائي تحديد أولوياته 79.8 مليون شخص و9.2 مليار دولار أمريكي، مما يستبعد قرابة شخص واحد من كل 4 أشخاص يعانون من الجوع الحاد.

47- وتمت الموافقة على توصيات منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ بشأن إعادة ضبط العمل الإنساني في يونيو/حزيران 2025. وعلى المستوى العالمي، سيتم تبسيط نظام المجموعات وتقليص عدد المجموعات؛ وتظل مجموعة الأمن الغذائي مجموعة ذات أولوية. ومع ذلك، قد تؤثر مستويات التمويل على هيكل مجموعة الأمن الغذائي على المستويين العالمي والقطري.

48- وكجزء من عملية إعادة الضبط، قامت مجموعة الأمن الغذائي بتسريع استراتيجيتها بشأن إضفاء الطابع المحلي من خلال تعزيز القدرات المحلية لقيادة جهود تنسيق الشؤون الإنسانية. واستثمرت المجموعات الميدانية المعنية بالأمن

الغذائي في تعزيز نظم الاستعداد الوطنية التي تربط بين إضفاء الطابع المحلي، والعمل الاستباقي والتخطيط للتحول لدعم التنسيق المستدام ذي القيادة الوطنية في حالات الطوارئ.

ج) العمل معا على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (المجال المواضيعي 3 في مذكرة التفاهم): البرنامج المشترك للتعجيل بالتقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية؛ والبرنامج المشترك بشأن النُهج المفضية إلى التحول في المنظور الجنساني من أجل الأمن الغذائي والتغذية

49- يواصل البرنامج المشترك للتعجيل بالتقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية النهوض بالتعاون بين الوكالات الثلاث في هذه المرحلة الثانية (2022-2027) بدعم من السويد، والنرويج ومؤسسة غيتس، وشريكين جديدين هما سويسرا وأيرلندا، بميزانية إجمالية قدرها 27 مليون دولار أمريكي. ويعمل البرنامج في نيبال، والنيجر، وجزر المحيط الهادئ، ورواندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة وتونس، ووصل في عام 2024 بشكل مباشر إلى 738 32 شخصا – معظمهم من النساء – وبشكل غير مباشر إلى أكثر من 000 182 شخص. وقام كل من الوكالات والشركاء بتحسين الأنماط الغذائية، والحد من فاقد الأغذية، وزيادة دخل المزارعين من خلال الزراعة الذكية مناخيا. وتحولت أكثر من 200 مجموعة غير رسمية إلى منظمات رسمية للمنتِجات. ودعمت المنهجيات المجتمعية مثل نوادي ديميترا، ونظام تعلم العمل الجنساني، والتعلم العملي للأعمال من أجل الابتكار المرأة في القيادة واتخاذ القرارات، في حين تعمل السياسات الوطنية المعززة على تشجيع التغيير الدائم.

50- كما أظهر البرنامج المشترك بشأن النُهج المفضية إلى التحول في المنظور الجنساني من أجل الأمن الغذائي والتغذية تعاونا قويا بين الوكالات الثلاث لإضفاء الطابع المؤسسي على النُهج المفضية إلى التحول في المنظور الجنساني. وتم إطلاقه في عام 2018 بتمويل من الاتحاد الأوروبي وتمديده حتى عام 2024، مما مكن الوكالات الثلاث من إدماج المساواة بين الجنسين في السياسات، والبرامج والممارسات. وفي عام 2024، جمعت حلقة عمل البرنامج المشترك بشأن النُهج المفضية إلى التحول في المنظور الجنساني والندوة الختامية عبر الإنترنت خبراء المسائل الجنسانية في الوكالات الثلاث وممثلي الاتحاد الأوروبي لتبادل الدروس. وتم تدريب أكثر من 000 4 موظف وشريك، وعقد 50 حدثا تعليميا، ونشر 33 أداة ومنتجا معرفيا. وتضمنت المخرجات نظرية تغيير ودليلا لإدماج النُهج المفضية إلى التحول في المنظور الجنساني خطوة بخطوة.

51- وبخلاف هذه البرامج، امتد التعاون بين الوكالات الثلاث ليشمل المنصات المشتركة بين الوكالات والدعوة، بما في ذلك مجموعة التنسيق المشتركة بين الوكالات المعنية بالمنظور الجنساني، والمنتدى المعني باعتماد المبادئ التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والبنات في الدورة الثانية والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي، ولجنة وضع المرأة، واستعراض الأقران لخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لعام 2024. وشاركت الوكالات الثلاث أيضا في قيادة الفريق العامل المعني بالنساء والبنات الريفيات التابع للشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين. وقد عززت هذه الآليات التعلم المؤسسي والمواءمة والبروز، مما عزز الالتزام الجماعي للوكالات الثلاث بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عبر النظم الغذائية.

د) تحديث بشأن التعاون بين الوكالات الثلاث في إطار التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

52- عززت منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية و**البرنامج** تعاونها في مجال التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال الدعوة المشتركة، وتعبئة الموارد، والمبادرات على المستوى القطري. وساهمت الوكالات الثلاث في تقييم وتطوير الاستراتيجية الجديدة للتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وهي أعضاء في الفريق الاستشاري لمكتب الأمم المتحدة للتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المكلف بتوجيه هذه العملية، مما عزز التزامها بالاتساق والأثر الجماعي. وكجزء من الدعوة

العالمية، جمع الاحتفال المشترك للوكالات الثلاث لعام 2024 بيوم الأمم المتحدة للتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي – الذي شارك في استضافته حكومة البرازيل في برازيليا – ممثلين عن الأمم المتحدة والحكومة البرازيلية إلى جانب سفارتي كينيا وغواتيمالا للتفكر في 15 عاما من التعاون بين البرازيل والوكالات الثلاث ودور التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في النهوض بالأولويات الوطنية.

53- وعلى المستوى القطري، نفذت الوكالات الثلاث مشروعا تجريبيا مشتركا للتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في كينيا لدعم توسيع نطاق البرنامج الوطني للتغذية المدرسية بالمنتجات المحلية، مدمجة النُهج الذكية مناخيا. وبالاستفادة من تجارب البرازيل، والصين ورواندا، تم إنجاز ثلاثة أنشطة ذات أولوية بحلول أبريل/نيسان 2025: فقد وضعت منظمة الأغذية والزراعة مبادئ توجيهية للحدائق المدرسية، ووثق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أفضل الممارسات، وسهل **البرنامج** زيارة دراسية إلى البرازيل.

54- وبالبناء على النتائج والدروس المستفادة من هذا المشروع، تعمل الوكالات الثلاث، بالتعاون مع البرازيل، على وضع اللمسات الأخيرة على مبادرة للتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مدتها ثلاث سنوات وبقيمة 3 ملايين دولار أمريكي لدعم التغذية المدرسية المستدامة المرتبطة بالزراعة الأسرية. وتم الإعلان عن هذه المبادرة خلال رئاسة البرازيل لمجموعة العشرين، وسوف تساهم في تحقيق أهداف التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر وتحالف الوجبات المدرسية. وفي إطار هذا التعاون، سيعمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على توسيع نطاق وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى التمويل، والأصول الإنتاجية والخدمات الاستشارية لتعزيز قدرتهم على إمداد برامج الوجبات المدرسية على مدار العام. وستقدم منظمة الأغذية والزراعة الدعم التقني لوضع وتنفيذ السياسات والأطر القانونية للتغذية المدرسية، بما في ذلك التخطيط، والرصد، والتقييم ونشر البيانات والأدلة على الدروس المستفادة. وسيعمل **البرنامج** على تعزيز قدرات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وغيرهم من الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة الغذائية في مجال إعادة المناظر الطبيعية إلى هيئتها الأصلية، وتحسين الممارسات الزراعية، وإدارة ما بعد الحصاد، وتمويل المخاطر المناخية، والشمول المالي وإمكانية الوصول إلى الأسواق، وتسهيل تبادلات التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

ه) جائزة الوكالات الثلاث للتميّز في مجال التعاون على المستوى القطري لعام 2024

55- في الدورة الثامنة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية المنعقدة في فبراير/شباط 2025، مُنحت جائزة الوكالات الثلاث للتميز في مجال التعاون على المستوى القطري بشكل مشترك لبيرو وجزر المحيط الهادئ، تقديرا للتعاون الاستثنائي بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية و**البرنامج** في النهوض بنهج موحد للتنمية الريفية.

56- ففي بيرو، دعمت الوكالات الثلاث بشكل مشترك إصلاحا تاريخيا لنظام المشتريات العامة من خلال الدعوة المنسقة للسياسات، والمساعدة التقنية وبناء القدرات. ومن المتوقع أن يستفيد ما يصل إلى 000 200 مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة من التنفيذ التدريجي لقانون المشتريات الجديد، المدعوم من الوكالات الثلاث، من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الأسواق وإنشاء نظم غذائية أكثر شمولا.

57- وفي جزر المحيط الهادئ – 14 دولة جزرية صغيرة نامية، أو "دول المحيط الكبير" – أنشأت الوكالات الثلاث آلية للتعاون وتبادل المعلومات ومواءمة الأنشطة، وأطلقت مبادرات مصممة خصيصا لهذا السياق الفريد والصعب. ومن خلال البرنامج المشترك للتعجيل بالتقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، تمكنت من تعزيز إمكانية الوصول إلى الموارد والأسواق والخدمات لصغار المزارعين والمجتمعات المحلية الريفية. ودعمت الشراكة 080 7 مزارعة ريفية في تونغا، وكيريباس، وجزر سليمان وفيجي بالأدوات، والمعدات والتدريب لتحسين الإنتاجية. وفي ساموا، أجرت الوكالات الثلاث تحليلات لتجارة الأغذية الوطنية وتكلفة الأنماط الغذائية، مما أدى إلى توليد رؤى قابلة للتنفيذ لتعزيز

الاستهلاك المحلي المستدام وتحسين إمكانية الوصول إلى الأغذية المغذية والصحية لمعالجة الأزمة المتنامية للتغذية والصحة العامة والناجمة عن الأمراض غير المعدية.

58- وتعد هذه الإنجازات مثالا على نهج "وكالات ثلاث يدا واحدة" الذي تحدده الرؤية المشتركة، والتدخلات التي تقودها الوكالات بصورة مشتركة، والموارد المجمعة لتحقيق أقصى قدر من الأثر. وتوضح جائزة عام 2025 كيف يمكن للتعاون بين الوكالات الثلاث على المستوى القطري أن يقدم حلولا متسقة وقابلة للتطوير ومستدامة للتحول الريفي.

و) زيادة البرمجة المشتركة من خلال الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة

59- تتعاون الوكالات الثلاث بشكل استراتيجي في إطار الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة لدعم حلول السياسات المتكاملة والتمويل المبتكر لأهداف التنمية المستدامة. وفي جولة التمويل الأولى لنافذة النظم الغذائية، اجتمع كل من منظمة الأغذية والزراعة و**البرنامج** والصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتنفيذ ستة برامج مشتركة في بوليفيا، ونيجيريا، وباكستان، ورواندا، وساموا وجمهورية تنزانيا المتحدة، بميزانية مجمعة تتجاوز 10 ملايين دولار أمريكي للفترة 2024-2026. وعلاوة على ذلك، يجري تنفيذ برامج مشتركة في عشرة بلدان أخرى من قبل اثنتين على الأقل من الوكالات الثلاث، إلى جانب وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

60- وفي بوليفيا، على سبيل المثال، تنفذ الوكالات الثلاث ومنظمة العمل الدولية بشكل مشترك برنامج تعزيز النظم الغذائية المستدامة في منطقة الأمازون البوليفية للعيش جيدا وفي وئام مع أمنا الأرض (2025-2026) في 14 بلدية في الأمازون لتعزيز الزراعة التقليدية، ودعم النظم الغذائية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، للوصول إلى 836 5 مستفيدا. ومن خلال الجمع بين خبراتها التقنية والمشاركة المحلية، تتعاون الوكالات لتحسين القدرات المحلية في مجال الإنتاج المستدام، والوصول إلى الأسواق للنساء والمؤسسات التي يقودها الشباب والتي تركز على المنتجات المحلية، مما يوفر نموذجا قابلا للتطوير لبلدان الأمازون.

61- وبالبناء على التعاون الناجح بين الوكالات الثلاث في الجولة التمويلية الأولى للصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، ستنفذ الوكالات في الجولة الثانية برمجة مشتركة في إطار نافذة النظم الغذائية في سبعة بلدان عبر ثلاثة أقاليم.[7]

62- ومع تزايد تجزئة التمويل الإنمائي واستمرار انعدام الأمن الغذائي، فإن آليات التمويل المجمع مثل الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة تشكل أهمية حيوية، لأنها تعمل على تعزيز التعاون بين الوكالات الثلاث، وتوسيع نطاق البرمجة المشتركة، وتحفيز التحولات السياساتية، وترويج الاستثمارات من أجل تحويل النظم الغذائية.

ثالثا آفاق المستقبل

63- في مواجهة الأزمات المتداخلة والممتدة، بما في ذلك تغير المناخ والنزاعات، من الضروري أن تعمل الوكالات الثلاث على تعزيز تعاونها للاستجابة للتحديات العالمية السريعة التطور. وإنّ الشراكات القائمة بين الوكالات الثلاث ضمن كلّ سياق وطني تمكّن هذه الوكالات من تكملة ولايات بعضها البعض ومزاياها النسبية ونماذجها التشغيلية، فضلا عن خبراتها التقنية، والبناء عليها، لمعالجة المحركات الهيكلية لانعدام الأمن الغذائي، وبالتالي المساهمة في إيجاد حلول دائمة للجوع وسوء التغذية.

64- وكجزء من جهودها المتواصلة لتعزيز العمل المشترك، بدأت الوكالات الثلاث في تنقيح إطارها المفاهيمي لعام 2015 بشأن *تعزيز القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية*. ويهدف هذا التحديث – الذي تم الاتفاق عليه في

[7] الكاميرون، وكولومبيا، والجمهورية الدومينيكية، وإندونيسيا، وكينيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورواندا.

منتصف عام 2025 – إلى التعبير عن الاتجاهات الناشئة، وصقل النُهج البرنامجية، وتوضيح أوجه التكامل لتمكين تعاون واسع النطاق وذي أثر أكبر لدعم السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

65- وتماشيا مع مبادرة الأمم المتحدة 80 الجارية للأمين العام، ستواصل الوكالات الثلاث زيادة أوجه التآزر وإعطاء الأولوية للتعاون على المستوى القطري، لتحقيق قدر أكبر من الفعالية وأثر أقوى على أرض الواقع، مع تركيز جهودها على تنفيذ البرامج. كما أن الوكالات الثلاث على استعداد للمساهمة بشكل مشترك في كفاءات منظومة الأمم المتحدة من خلال خفض التكاليف، وتبسيط العمليات، وإزالة الازدواجية في الجهود، والاستفادة من دورها المتميز في مكافحة الجوع وسوء التغذية.

66- وستواصل الوكالات الثلاث السعي إلى التعاون ضمن إطار مذكرة التفاهم لعام 2023، مع ترويج المبادرات المشتركة وتعزيز الدعوة في مجالات أخرى ذات اهتمام مشترك. وتظل زيادة إمكانيات الوصول إلى آليات التمويل المجمع والشراكات المبتكرة – التي تشمل التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فضلا عن كيانات الأمم المتحدة الأخرى، والجهات الفاعلة غير الحكومية، والمؤسسات المالية الدولية – أمرا حاسم الأهمية لمعالجة الأسباب الجذرية للجوع وسوء التغذية، مع تسريع تحقيق الأهداف المشتركة.

67- وستسعى أيضا الوكالات الثلاث إلى البناء على حالات التعاون الناجحة وتكرارها، مثل تلك الموضحة في هذه الورقة. وتكملة للجهود الأوسع نطاقا التي تبذلها الوكالات الثلاث ودعما لأهداف مذكرة التفاهم، سيواصل كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية و**البرنامج** تعزيز تعاونهما في السياقات الهشة من خلال خطة عملهما بشأن العمل المشترك في الأوضاع الهشة (2024–2027).

68- إنّ الجوع العالمي وأزمة التمويل غير المسبوقة يزيدان من أهمية أن تواصل الوكالات الثلاث العمل بشكل استراتيجي ومتسم بالكفاءة والتعاون في السنوات المقبلة لتقديم حلول متكاملة وطويلة الأجل، وتحقيق أثر واسع النطاق، ودعم البلدان في تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها، وخاصة هدف التنمية المستدامة 2، القضاء التام على الجوع، من دون ترك أحد متخلفا عن الركب.